14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
السبت 27 فبراير 2010 م - العدد (14743) السنة الثانية و الأربعون

مجلس التنسيق (اليمني - السعودي).. مابين الدورة الأولى والـ19

عقود من التعاون الوثيق بين البلدين

صنعاء / سبأ :

تبدأ اليوم السبت بالعاصمة السعودية الرياض اجتماعات مجلس التنسيق اليمني السعودي في دورته التاسعة عشرة برئاسة الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء، وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام بالمملكة.

وسيتم خلال هذه الدورة التوقيع على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، منها اتفاقيات منحة بمبلغ 150 مليون ريال سعودي لتمويل مشروع المياه والصرف الصحي للمدن الحضرية، ومنحة بمبلغ 187 مليوناً و500 ألف ريال سعودي لتمويل مشروع الطاقة الخامس، وكذا منحة بمبلغ 18 مليون ريال سعودي لتمويل مشروع تجهيز الورش والمختبرات لكليتي العلوم والهندسة بجامعة تعز، إضافة إلى منحة لمشروع مستشفى الحديدة المركزي بمبلغ 75 مليون ريال سعودي.

كما سيتم التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الصحي والبرنامج الزمني لتفعيل البرنامج التنفيذي للتعاون في المجال السياحي، ومذكرة تفاهم في مجال التأمينات الاجتماعية والبرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين جامعة تعز وجامعة الملك سعود والبرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين جامعة عدن وجامعة الملك سعود.

وفيما يلي إطار عن اجتماعات مجلس التنسيق اليمني السعودي منذ دورته الأولى:

- الدورة الأولى 4 أغسطس 1975م : الإعلان في جدة عن تأسيس مجلس التنسيق اليمني السعودي المشترك، وذلك خلال اجتماع ترأسه عن الجانب السعودي سمو الأمير فهد بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، فيما ترأسه عن جانب اليمن الأخ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الوزراء.

- الدورة الثانية 10 ابريل 1976 : انعقدت بصنعاء، رأس الجانب اليمني فيها الأخ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الوزراء، ورأس الجانب السعودي الأمير سلطان بن عبدالعزيز وزير الدفاع والطيران المفتش العام ، وجرى خلالها استعراض العلاقات الوثيقة بين البلدين، ومجالات التعاون المشترك.

- الدورة الثالثة 1977 : انعقدت الدورة الثالثة للمجلس في مدينة الرياض،وخرجت بعدة قرارات وتوصيات مهمة على صعيد تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع آفاق التعاون المشترك، والتأكيد على استمرار دعم مشاريع البنى الأساسية في اليمن.

- الدورة الرابعة 1978 : احتضنت العاصمة السعودية الرياض اجتماعات الدورة الرابعة للمجلس التي استعرضت العلاقات الثنائية بين البلدين، وكان من ابرز ما خرجت به الدورة استكمال مشاريع التجهيزات الأساسية ومواصلة الدعم السعودي الأخوي لليمن لتمويل هذه المشروعات.

- الدورة الخامسة 1979 : تواصلا للاجتماعات المنتظمة عقد مجلس التنسيق اليمني السعودي المشترك دورته الخامسة في مدينة الرياض للمرة الثالثة على التوالي ، وقد تمخضت هذه الدورة عن جملة من النتائج الايجابية على صعيد دعم التعاون الأخوي في مختلف المجالات والتأكيد بصفة خاصة على متابعة وتنفيذ مشاريع الطرق في اليمن.

- الدورة السادسة 1981 : التأمت أعمال هذه الدورة في مدينة جدة، وتميزت على وجه الخصوص باتفاق الجانبين على تعزيز مجالات التعاون والتنسيق بين وزارتي الداخلية في البلدين من خلال مجلس التنسيق، إلى جانب ما تضمنه البيان الختامي من ارتياح الجانبين لمستوى تنامي وتطور مسيرة العلاقات الثنائية.

- الدورة السابعة 7 ابريل 1982 : عقد المجلس دورته هذه في العاصمة صنعاء، رأس جانب بلادنا فيها الدكتور عبدالكريم الإرياني رئيس مجلس الوزراء، فيما رأس الجانب السعودي صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام .

وتضمن البيان المشترك الصادر في ختام الدورة التأكيد على وقوف البلدين ضد المؤامرات التي تحاك لزعزعة أمن واستقرار المنطقة، وكذا التأكيد على وقوف البلدين إلى جانب الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة.

وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية تم الاتفاق على استمرار الدعم الأخوي السعودي لمشاريع التعليم والصحة والزراعة.

- الدورة الثامنة 1983 : عقدت في مدينة الرياض وخرجت بقرارات مهمة أبرزت تنامي التعاون الثنائي والحرص على دعم مسيرة العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين في كافة المجالات.

- الدورة التاسعة 1985 : عقدت هذه الدورة في مدينة جدة، وأكدت على إعطاء الأولوية في المرحلة القادمة للانتقال بالعلاقات الثنائية إلى آفاق أوسع ومرحلة جديدة من التعاون البناء والصادق، تتعزز به مسيرة التنسيق المشترك القائمة بين البلدين.

- الدورة العاشرة - 6 يوليو 1987 : احتضنت صنعاء أعمال هذه الدورة ورأس جانب اليمن فيها الأخ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الوزراء، فيما رأس الجانب السعودي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام.

وقد أسفرت هذه الدورة عن تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي في إطار مجلس التنسيق، كما تضمن البيان المشترك موقف البلدين إزاء العديد من القضايا العربية والإقليمية.

- الدورة الحادية عشرة 5 أغسطس 1989 : عقدت بمدينة جدة برئاسة الأخوين عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام، وعلى مدى ثلاثة أيام استعرض الجانبان العلاقات الثنائية، وأشادا بمستوى التنسيق والنجاحات التي تحققت في ميادين التعاون الأخوي، وعبر الجانبان في البيان الختامي عن ارتياحهما للتطور الذي تشهده علاقات البلدين في مجال الإعلام والتأكيد على مواصلة الجهود في هذا المجال بما يعمق العلاقات اليمنية السعودية ويخدم المصالح العليا المشتركة.

وفي ختام الدورة الـ 11 لمجلس التنسيق اليمني السعودي المشترك، اتفق الجانبان على انعقاد الدورة الجديدة للمجلس في صنعاء في شهر أغسطس 1990، إلا أن اندلاع حرب الخليج الثانية أدت إلى توقف أعمال المجلس لمدة احد عشر عاما.

- الدورة الثانية عشرة - 11 ديسمبر 2000 : استأنف مجلس التنسيق اليمني السعودي المشترك الاجتماعات بالمدينة المنورة، رأس الجانب اليمني فيها الدكتور عبدالكريم الإرياني رئيس مجلس الوزراء، فيما رأس الجانب السعودي سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، واتفق الجانبان على انعقاد دورات المجلس كل ستة أشهر بالتبادل في البلدين، وعلى تنسيق المواقف السياسية بينهما تجاه القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وتقديم الجانب السعودي مبلغ 300 مليون دولار في شكل قروض ميسرة لتمويل بعض المشاريع التنموية في الجمهورية اليمنية.

وأتفق الجانبان على التباحث حيال إعادة جدولة الديون المتأخرة، وموافقة الجانب السعودي على قبول طلاب وطالبات التعليم العام اليمنيين المقيمين في السعودية ومعاملتهم معاملة الطلاب السعوديين، وكذا قبول 100 طالب يمني سنويا للدراسة في مؤسسات التعليم العالي بالسعودية.كما ناقش المجلس تعاون البلدين في مجالات البترول والثروة المعدنية والإعلام والثقافة والشباب والرياضة.

- الدورة الثالثة عشرة - 22 يونيو 2001 : صدر بيان يمني سعودي مشترك في ختام اجتماعات الدورة الثالثة عشرة لمجلس التنسيق اليمني السعودي الذي عقد في صنعاء برئاسة الأخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، رحب بما تم التوصل إليه حيال تسوية المديونية في مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة المالية بالجمهورية اليمنية والصندوق السعودي للتنمية والتوقيع على مذكرة الاتفاق الخاص بتقديم الصندوق السعودي مبلغ 300 مليون دولار لتمويل المشاريع الإنمائية المتفق عليها بالمذكرة.

كما اتفق الجانبان اليمني والسعودي على استكمال المراجعة النهائية لمشاريع اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي واتفاقية التعاون الجمركي، والاتفاقية الخاصة بتشجيع وحماية الاستثمارات البينية، وتكليف جهات الاختصاص في البلدين بدراسة إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين، ورحبا بإنشاء مجلس الأعمال اليمني السعودي،واتفق الجانبان على تنفيذ البرامج التفصيلية التي قدمها الجانب اليمني في مجال التربية والتعليم، وعلى التعاون في مجال النفط والمعادن.

وأكدا أهمية الربط الكهربائي بين البلدين على أسس اقتصادية تجارية، وأهمية التعاون والتنسيق بين وزارتي الخارجية ومواصلة التشاور بينهما بشأن القضايا والمواضيع ذات الاهتمام المشترك.

كما استعرض الجانبان التطورات والمستجدات في المنطقة، وأكدا أهمية مواصلة الجهود المخلصة لتعزيز التضامن العربي.

- الدورة الرابعة عشرة - 15 يونيو 2002 : عقدت بقصر الخالدية بجدة برئاسة الأخوين عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام بالمملكة العربية السعودية .

وتم في ختام الاجتماعات التوقيع على ستة محاضر لاتفاقيات وبرامج للتعاون ومذكرات للتفاهم بين حكومتي البلدين،شملت التعاون الثقافي والشبابي والرياضي والبريد والمواصفات والمقاييس وضبط الجودة والنقل للركاب والبضائع والمواد على الطرق البرية، واتفاقية قرض بمبلغ خمسين مليون دولار لتمويل مشروع إنشاء معاهد تقنية ومراكز تدريب مهنية، واتفاقية قرض لتمويل مشروع الخدمات الهندسية لمشاريع الطرق، ومذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق بين وزارتي خارجية البلدين وأخرى في مجال المحافظة على التنوع الأحيائي بين البلدين.

- الدورة الخامسة عشرة - 6 يوليو 2003م: انعقدت بصنعاء برئاسة الأخوين عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام بالمملكة العربية السعودية، وتم خلالها التوقيع على سبع اتفاقيات وبرامج تنفيذية للتعاون بين البلدين .

وقد تم التوقيع على البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم للتعاون والتنسيق الموقعة بين وزارتي الخارجية وعلى اتفاقية قرض مشروع الطرق الرئيسية بين حكومة بلادنا والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ ثمانية وثلاثين مليون دولار وعلى اتفاقية التعاون السياحي والبرنامج التنفيذي للتعاون التربوي والتعليمي واتفاقية التعاون الفني في مجال التعليم الفني والتدريب المهني واتفاقية التعاون بين المركز الوطني للوثائق وإدارة الملك عبد العزيز بالمملكة وعلى البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال تنمية الصادرات.

وأكد الجانبان حرصهما على تعزيز التعاون الأمني وبما يخدم الأمن والاستقرار في البلدين في مجال مكافحة الإرهاب باعتبار أن الإرهاب آفة دولية لا دين أو جنسية لها ، كما أكدا أهمية وحدة العراق وإحلال الأمن والاستقرار فيه، وأدانا الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني واستمرار إسرائيل في احتلال الأراضي العربية في سوريا ولبنان ، وشددا على أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

- الدورة السادسة عشرة - 12 ديسمبر 2004م: وقع في ختام أعمال الدورة التي عقدت بالعاصمة السعودية الرياض على مدى يومين برئاسة الأخوين عبد القادر باجمال رئيس مجلس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام ، على إحدى عشرة اتفاقية ومذكرة تفاهم وبرنامجاً تنفيذياً وبرتوكولاً تتعلق بقضايا التعاون الاقتصادي وتعزيز آفاقه والدفع به نحو الشراكة الاقتصادية والاستثمارية في المجالات الصناعية والتجارية والسياحية بما يسهم في تعزيز العلاقات بين البلدين الشقيقين ويعود بالفائدة على الشعبين.

كما تم التوقيع على اتفاقية قرض للمساهمة في تمويل مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية بين الجمهورية اليمنية والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 75 مليون ريال سعودي، ومذكرة اتفاق خاص بالمنحة المقدمة من الحكومة السعودية للمساهمة في تمويل مشروع تجهيز وتشغيل مستشفى عدن العام بمبلغ 50 مليون ريال سعودي، بالإضافة إلى التوقيع على البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون في مجال الشباب والرياضة والبرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون البريدي، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال الثروة البترولية والمعدنية،ومحضر اعتماد آليتي تطبيق اتفاقية نقل الركاب والبضائع والمواد على الطرق البرية،إلى جانب اتفاقية للتعاون في مجال النقل البحري، واتفاقية تعاون زراعي ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال النفايات الخطرة والبرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي،ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال الشئون الإسلامية والأوقاف.

واتفق الجانبان على استمرار تعزيز التعاون بين البلدين في المجال الأمني في إطار الاتفاقية الأمنية المبرمة بينهما، كما اتفقا على ضرورة تبادل زيارات المسئولين في الأجهزة الأمنية المختصة.

- الدورة السابعة عشرة - 2 يونيو 2006م: وقعت الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية بمدينة المكلا محافظة حضرموت على الخرائط النهائية لمعاهدة الحدود الدولية بين البلدين الشقيقين إلى جانب محضر تبادل وثائق التصديق على مذكرة التفاهم في مجالات المحافظة على التنوع الإحيائي بين البلدين.

كما جرى التوقيع على مجموعة من وثائق التعاون الأخوي بين البلدين الشقيقين منها ثلاث اتفاقيات قروض لتمويل مشاريع طرق الأولى خاصة بمشروع طريق حيدان - الجمعة - المنزالة في محافظة صعدة بمبلغ تسعين مليون ريال سعودي، والثانية لتمويل مشروع طريق مجز - غمر - رازح بصعدة بمبلغ ستة وعشرين مليوناً ومائتين وخمسين ألف ريال سعودي والثالثة بمبلغ مائة وثمانية عشر مليوناً وسبعمائة وخمسين ألف ريال سعودي لتمويل مشروع الطرق الرئيسية في مناطق مختلفة في الجمهورية بالإضافة إلى اتفاقية التمويل لتنفيذ عدد من المشاريع التنموية في اليمن في قطاع الطاقة الكهربائية بمبلغ مائة مليون دولار, أي ما يعادل ثلاثمائة وخمسة وسبعين مليون ريال سعودي.

كما تم التوقيع على اتفاقية للتعاون في مجال الثروة السمكية، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال الشئون الاجتماعية إلى جانب المحضر الخاص بتبادل وثائق التصديق على اتفاقية التعاون الجمركي بين البلدين الشقيقين .

- الدورة الثامنة عشرة - 14 نوفمبر 2007م - اختتم المجلس أعمال دورته الـ 18 بالرياض، والتي جرى في ختامها التوقيع على مجموعة من وثائق التعاون شملت اتفاقيات وبرامج تنفيذية ومذكرات تفاهم تنفيذية، حيث تم التوقيع على اتفاقية تمويل مشروع مستشفى الحديدة المركزي بمبلغ 112 مليوناً و500 ألف ريال سعودي أي ما يعادل 30 مليون دولار أمريكي وذلك في أطار القرض السابق البالغ 150 مليون دولار ، وعلى اتفاقية تمويل مشروع كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة تعز بمبلغ 45 مليون ريال سعودي أي ما يعادل 12 مليون دولار أمريكي في إطار القرض السابق البالغ 150 مليون دولار.

ووقع الجانبان مذكرة الاتفاق بشأن منحة لتمويل مشروع المستشفى الجامعي ومركز السرطان بجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا بمبلغ 120 مليون ريال سعودي، بما يعادل 32 مليون دولار، بتبرع من صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز، وعلى مذكرة اتفاق بشأن منحة لمشروع محطة كهرباء مأرب الغازية الثانية بمبلغ 375 مليون ريال سعودي أي ما يعادل 100 مليون دولار، من المنحة الجديدة المتمثلة بمبلغ المليار دولار المقدمة من المملكة لليمن في مؤتمر المانحين بلندن، بالإضافة إلى التوقيع على مذكرة اتفاق بشأن منحة مشروع تجهيز معاهد تقنية ومراكز تدريب مهنية بمبلغ 187 مليوناً و500 ألف ريال سعودي، أي ما يعادل 50 مليون دولار من منحة المليار، وكذا مذكرة اتفاق بشأن منحة إضافية لمشروع إعادة تأهيل مستشفى عدن العام وإنشاء مركز القلب بمبلغ 67 مليوناً و500 ألف ريال سعودي أي ما يعادل 18 مليون دولار من المنحة نفسها.

كما تم التوقيع على اتفاقية تعاون في المجال القضائي و برنامج تنفيذي لمذكرة التفاهم في مجالات المحافظة على التنوع الإحيائي, إلى جانب التوقيع على البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون في مجال الثروة السمكية والبرنامج التنفيذي للتعاون الزراعي في مجال علوم الأرض وعلى اتفاقية النقل الجوي و برنامج التعاون بين قسم الآثار بجامعة صنعاء وكلية الآثار والسياحة بجامعة الملك سعود وكذا برنامج التعاون بين جامعة القصيم وجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا والبرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين جامعة الحديدة وجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وعلى البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين جامعتي حضرموت للعلوم والتكنولوجيا والملك عبد العزيز بجدة.

د. علي محمد مجور

الأمير سلطان بن عبدالعزيز

اليوم..بدء اجتماعات فريق العمل المشترك بين اليمن والمانحين في الرياض

مناقشة التطورات الاقتصادية في اليمن وتطبيقها لأجندة الإصلاحات استعراض التحديات الأمنية التي تواجهها اليمن

صنعاء / سبأ :

تبدأ اليوم السبت في العاصمة السعودية الرياض اجتماعات فريق العمل المكلف بمتابعة تنفيذ المشاريع وتحديد الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية بمشاركة واسعة لمسؤولي وممثلي صناديق التنمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والأمانة العامة لمجلس التعاون، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق أوبك للتنمية، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة، ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة.

وسيدشن فريق العمل المكلف بمتابعة تنفيذ المشاريع وتحديد الاحتياجات التنموية جلسات أعمال اليوم الأول من الاجتماعات باستعراض سير التقدم المحرز في تخصيص تعهدات مؤتمر لندن للمانحين المنعقد في العام 2006م وما نفذ من مشاريع تنموية خلال الأربع السنوات الماضية, حيث سيتم استعراض تقرير خاص اعد بالشراكة بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ووزارة التنمية الدولية ويتناول الوضع الحالي لتخصيص التعهدات وسير العمل في تنفيذ المشاريع.

وستقدم الحكومة اليمنية في جلسات اليوم الأول تقريرين تفصيليين حول طبيعة مستجدات التطورات الاقتصادية في اليمن وسير التقدم المحرز في تطبيق الأجندة الوطنية للإصلاحات.

وسيناقش فريق العمل المشترك بين الحكومة اليمنية وشركائها في التنمية جملة من الموضوعات المتصلة بتحديد العقبات والصعوبات التي تعترض التنفيذ والتخصيص للتعهدات وبلورة المقترحات لتسريع تنفيذ المشاريع وفقاً لبرامجها الزمنية المحددة.

ويسكرس اليوم الثاني من جلسات أعمال الاجتماع لمناقشة القضايا المتصلة بتحديد الاحتياجات التنموية لليمن للأعوام 2011م - 2015م حيث سيتم عرض خمسة تقارير أعدت من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومنظمات الأمم المتحدة تشمل عرضا للتقدم المحرز في تحديد أهداف التنمية في اليمن للفترة (2011م – 2015م) وما أنجز على صعيد إعداد خطة التنمية الرابعة والتقدم المحرز في إعداد البرنامج الاستثماري العام للفترة (2011م – 2015م) وما أنجز على صعيد تصميم المشاريع المطلوبة لإنجاز أهداف الخطة وآليات التنسيق بين اليمن والجهات المانحة،والتنسيق بين الجهات المانحة.

وسيقف فريق العمل المكلف بمتابعة تنفيذ المشاريع خلال الاجتماع, أمام عدد من الوثائق والتقارير المعدة من قبل الحكومة اليمنية والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ومجتمع المانحين.

ومن المقرر أن تعرض الحكومة اليمنية على مجتمع المانحين أربع وثائق تتعلق الأولى باستخدام الموارد وتعزيز الطاقة الاستيعابية للتعهدات والتي ستشمل طرح عدة بدائل لتعزيز الطاقة الاستيعابية وتدفق المساعدات ومن بينها مقترحات بتعزيز وحدات التنفيذ القائمة وإنشاء وحدات تنفيذ جديدة ووحدات تنفيذ دولية إلى جانب اعتماد آلية إنشاء صناديق متعددة التمويلات والدعم المباشر للموازنة العامة كآلية جديدة لمواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة.

فيما ستتضمن الوثيقة الثانية عرضا تفصيليا لمستجدات الأوضاع والتحديات التي تواجه اليمن والتي من أبرزها الانعكاسات السلبية لمشكلة الكثافة السكانية في اليمن على فرص التعليم والصحة والحصول على الخدمات العامة ومشكلة شحة المياه والاستنزاف للموارد المائية الشحيحة في اليمن وكذا التحديات التي تواجه اليمن على صعيد الحاجة لتنويع مصادر الدخل القومي والحد من الاعتماد على سلعة النفط إلى جانب مجمل التحديات الأمنية المؤثرة على استقرار البلاد .

وتستعرض الوثيقة الثالثة المقدمة من الحكومة اليمنية مقررات مصفوفة الإصلاحات المحدثة للعامين " 2009م - 2010م " والتي تتضمن خمسة محاور تشمل تطوير النظام القضائي بكل مكوناته وهيئاته ومواصلة تحديث الخدمة المدنية والإصلاح الإداري، والإصلاحات الاقتصادية الخاصة بتحسين بيئة الاستثمار ومكافحة الفساد وتحسين مؤشرات الحكم الجيد، والمشاركة السياسية والتنمية الديمقراطية والحقوق والحريات العامة إلى جانب تقديم تقرير مفصل حول أولويات الإصلاحات للفترة " 2011م - 2015م.

في حين تتناول الوثيقة الرابعة رؤية الحكومة اليمنية لاستيعاب العمالة اليمنية في الأسواق الخليجية وفق دراسة أعدت مسبقا تشمل استيعاب العمالة الماهرة وتخصيص "كوتا" لهذه العمالة في الأسواق الخليجية كمدخل رئيسي لتحقيق غاية اندماج اليمن اقتصاديا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما ستقدم الحكومة تقريرا يتضمن الاتجاهات العامة للخطة الخمسية الرابعة والبرنامج الاستثماري التابع لها والتي تتضمن سيناريوهات نمو اقتصادي طموحة تركز على تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل ومكافحة البطالة واتخاذ إجراءات ومعالجات فاعلة على صعيد مكافحة الفقر.

وسيتخلل جلسات أعمال الاجتماع استعراض ورقة عمل خاصة أعدتها الحكومة اليمنية تتمحور حول عرض طبيعة التحديات الأمنية التي تواجه اليمن وتأثيرات هذه التحديات على استقرار اليمن وبخاصة ما يتعلق بالخطر الذي تمثله تهديدات تنظيم القاعدة على أمن واستقرار اليمن والمنطقة وتداعيات ارتفاع وتيرة جرائم القرصنة في البحر العربي وخليج عدن وتأثير ذلك على أمن وسلامة الملاحة البحرية وغيرها من القضايا ذات الطابع الأمني .

كما يناقش الاجتماع القضايا المتصلة بآليات تأسيس مجموعة أصدقاء اليمن وإنشاء صندوق التنمية التابع لهذه المجموعة.